أكدت أن الميزانية الحالية تبلغ 5 أضعاف ميزانية 2000/1999

مجموعة 26: على الحكومة الجديدة التركيز على التنمية الحقيقية وضبط المصروفات وترشيد الإنفاق وعدم تبديد الثروة دون تخطيط

قالت مجموعة 26 انها اصدرت عدة بيانات كان اولها في 15 اكتوبر 2009، تضمنت قضايا محددة للمساهمة في نمو الوطن واستقراره، مشددة على انها تركز اهتمامها على دعم جهود التنمية ومكافحة الفساد بشتى صوره ووضع حد لاستنزاف ثروة البلاد وتبديدها في المجالات التي تساهم في تفاقم النزعة الاستهلاكية الضارة والمتفشية في المجتمع والتي تخلق ثقافة من شأنها تعويد المواطنين وتشجيعهم على هذا السلوك والتي لا تقيم وزنا لمتطلبات المستقبل والاجيال المقبلة في التنمية الحقيقية.

وقالت المجموعة في بيان جديد انها بمناسبة استقالة الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة تنتهز هذه الفرصة قبل تشكيلها لتطالب الحكومة الجديدة بأن تضع نصب اعينها القضايا المذكورة والتي سبق ان نبهنا اليها، فالتنمية وزيادة موارد الدولة من غير موارد النفط يعد امرا حيويا يفترض تحقيقه بشتى الوسائل الممكنة وهي تتطلب الوعي والاخلاص والتضحيات من اجل وطننا الحبيب.

واستدركت المجموعة بالقول: اما الحديث عن الفساد وانتشاره في كثير من أجهزة الدولة فقد اصبح شائعا في ارجاء المجتمع ولا يمكن ان يصل الى هذا الحد عند الناس وفي وسائل الاعلام المختلفة مع ضرب الامثلة الصارخة، بالاضافة الى التقارير المحلية والعالمية التي تؤكد ذلك الا ان يكون حقيقة واقعة، ويدل على تقهقر الكويت من سنة لأخرى في ترتيبها بين الدول في مؤشر مدركات الفساد العالمي من المركز الـ 35 في عام 2003 الى المركز 66 في عام 2009، واكدت ان من واجب الحكومة الجديدة ان تأخذ ذلك في الحسبان وعليها ايضا ان تبدأ فورا بفتح ملفات الفساد واتخاذ كل ما من شأنه محاربة هذه الآفة وتضع السبل الكفيلة لتحقيق هذا الهدف، ولقد نبهنا منذ اول بيان للمجموعة لخطورة الفساد الذي لا يكتفي بهدر الموارد وارتفاع تكلفة المشاريع ورداءة نوعيتها وتحولها الى عبء، بل انه يحكم بالموت على قيم المجتمع الايجابية والنبيلة.

البلاد معرضة لهزات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة إذا لم يتدارك المعنيون بالأمر هذا المنزلق ويقوموا بدورهم فوراً في تصحيح المسار نحو النمو المطلوب

نهيب بالسلطتين تخصيص عدد من الجلسات البرلمانية لمناقشة قضايا الفساد واستنزاف المال العام وتضخم أرقام ميزانية الدولة بشكل مخيف

وتابعت: يهمنا ان نذكر في هذا المجال وبهذه المناسبة ان الثورات التي قامت في عدد من الدول العربية في مطلع هذا العام كان القاسم المشترك بينها هو فساد الانظمة والاستبداد والقهر واستيلاء المسؤولين الكبار في تلك الدول على ثروات شعوبها، وقد تجلت هذه الحقيقة بعد الاطاحة بهذه الانظمة وتبين حجم الفساد المستشري والضارب اطنابه فيها، ولا نقبل ان يصل بنا الامر في الكويت الى هياج الشارع لردع الفساد والمفسدين ففي ذلك الوقت سيكون الثمن غاليا لاعادة الاستقرار والثقة بالمؤسسات الدستورية وغيرها التي كان عليها اداء واجبها كما رسمه الدستور وقررته القوانين في بلد حباه الله بالخير الوفير، ففساد السلطات كفساد الرأس الذي يتوقف عن ارسال الاشارات الصحيحة والصحية لسائر الاعضاء.

وزادت: لا نملك هنا الا ان نناشد السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية باتخاذ كل ما من شأنه مواجهة آفة الفساد التي تنخر في البلاد ومحاربتها، لان الدولة بسلطاتها وبتفعيل دور ديوان المحاسبة والاجهزة الرقابية الحكومية الاخرى قادرة على تحقيق هذا الهدف، بل اننا نجزم انه لو اراد كل من مجلس الامة والحكومة وضع حد للفساد لاستطاع كل منهما وهو يقوم بدوره ان يحقق هذا الهدف بسهولة ويسر بما يملكانه من سلطات ومن اجهزة ومن متخصصين في المجالات القانونية والمحاسبية وغيرها، الا اننا نعتقد ان التراخي وربما ضلوع بعض الاطراف في كل منهما شجع على تنامي الفساد والمفسدين، ولذلك فإننا نؤكد مطالبتنا الحكومة بأن تتخذ فورا جميع الاجراءات الحاسمة والمعلنة بشفافية تامة تجاه جميع قضايا الفساد التي تتداولها وسائل الاعلام المختلفة وعدم السكوت عن المفسدين ايا كانت مواقعهم، ونطالب السلطة التشريعية ايضا بالاسراع في إصدار القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد والكسب غير المشروع.

وقالت المجموعة: يهمنا ان نكرر ما بيناه سابقا بأن على الحكومة الجديدة ودون ابطاء التركيز على التنمية الحقيقية واعادة النظر في الميزانية العامة للدولة وهيئاتها ومؤسساتها وضبط المصروفات والنفقات غير الضرورية والعمل على ترشيد الانفاق وعدم تبديد ثروة البلاد في الصرف الجاري والاستهلاكي دون رؤية او تخطيط، فلا يعقل ان تبلغ ميزانية البلاد للسنة المالية الحالية نحو 20 مليار دينار اي ما يعادل 70 مليار دولار وهو ما يقارب خمسة اضعاف ميزانية السنة المالية 2000/1999 خاصة اننا ننفق من ثروة النفط الزائلة والمعرضة اسعاره للتذبذب في الوقت الذي تواجه فيه الدولة مسؤوليات كبرى بتوفير الاموال التي تتطلبها البلاد في المستقبل لتسيير المرافق المختلفة من تعليم وصحة واسكان وأمن وكهرباء وطرق وبنى تحتية مختلفة بالاضافة الى توفير فرص العمل لابنائنا وبناتنا في القطاعين العام والخاص ومواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان، ونحن على يقين من خلال اطلاعنا على هذا الوضع بأن البلاد معرضة الى هزات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة اذا لم يتدارك المعنيون بالامر هذا المنزلق الخطير والقيام بدورهم على الفور في تصحيح المسار على النحو المطلوب لا ان يتستر بعضهم بسبب عجزه عن مواجهة الفساد وتنامي ميزانية الدولة بمزيد من استنزاف المال العام تلبية لضغوط نيابية او انتخابية.

واهابت المجموعة بمجلس الأمة والحكومة تخصيص عدد من جلسات المجلس لمناقشة قضايا الفساد واستنزاف المال العام وتضخم ارقام ميزانية الدولة بشكل مخيف واتخاذ الاجراءات الفاعلة للتصدي لها بجرأة واقتدار، كما نهيب بوسائل الاعلام المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة جمعيات النفع العام المتخصصة الى ان تبادر بنشر الوعي ووضع الحقائق الدامغة امام الشعب الكويتي صاحب الحق في ثروته وثروة ابنائه والاجيال المقبلة التي تستنزف دون وعي او ادراك ولا يعلم الا الله سبحانه كيف ستتمكن الدولة من مواجهة نفقاتها العامة مستقبلا، كما نأمل بتخصيص مساحة كبيرة في الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة للمتخصصين في هذه المجالات لتنوير الرأي العام وتسليط الضوء على هذه القضايا المصيرية.

الجمعية أكدت أن مطالبها أبعادها وطنية تربوية وإستراتيجية

«المعلمين»: لا نزايد في رفض زيادة الديوان ونعبر عن لسان أهل الميدان

نفت جمعية المعلمين أن يكون رفضها للزيادات التي أقرها ديوان الخدمة المدنية قد جاء من باب المزايدة أو التصعيد مشير الى أن موقفها جاء معبرا عن لسان حال أهل الميدان الذين كانوا يتطلعون إلى أن ينظر إليهم نظرة محقة ومنصفة وذات بعد استراتيجي تربوي، خاصة أن الواقع التربوي ومتطلباته باتت في أمس الحاجة إلى أن يعاد النظر في حال المعلمين وفق رؤية وطنية بالدرجة الأولى، وتربوية بالدرجة الثانية، ولعل الديوان يدرك ما يقصد بالرؤية الوطنية، ومدى الحاجة إلى أن عزوف الكوادر الوطنية عن هذه المهنة، سببه المباشر هو وجود فرص لوظائف أخرى ذات امتيازات مادية تفوق كثيرا ما يحصل عليه أهل الميدان في الوقت الحالي.

وبهدف التأثير في قناعات النواب والميدان التربوي، كما أنه جاء أيضا كمؤشر مؤسف للغاية يعكس حقيقة تجاهل الواقع التربوي ومتطلباته، وحق المعلمين في إنصافهم وترسيخ مبدأ العدل والمساواة أسوة بغيرهم، كما يعكس حقيقة الرؤية الضيقة وأحادية الجانب في مدى أهمية إقرار كادر المعلمين لضمان الاستثمار الحقيقي، والاستقرار التربوي، وتفعيل خطط تشجيع الكوادر الوطنية للانخراط في سلك التعليم، في الوقت الذي تؤكد فيه جميع الدراسات الميدانية

وخلصت الجمعية في ختام بيانها الى ضرورة أن ينظر ديوان الخدمة المدنية إلى قضية كادرها بنظرة استراتيجية ذات مدى بعيد وان رفضها جاء من منطلق وطني وتربوي بحت إلى جانب ترسيخ مبادئ أكد عليها الدستور فيما يتعلق بالعدل والمساواة.

من جانب آخر أشار عضو مجلس إدارة الجمعية خالد يوسف الأنصاري إلى أن الجمعية وفي إطار التوسع في مجال التواصل معها عبر برامج التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الالكترونية قررت إنشاء مواقع لها عبر الـ «فيس بوك» والتويتر إلى جانب مواقعها السابقة عبر الشبكة العنكبوتية في الإنترنت.

وأضاف الأنصاري أن هذه الخطوة تأتي بهدف تعزيز مجالات الشراكة والتواصل الاجتماعي والنقابي والتربوي وتفعيل دور جميع المعلمين الأعضاء منهم وغير الأعضاء في المشاركة الفاعلة في إبداء الرأي والمشورة للمشاركة في صنع القرار.

إلى جانب حرص الجمعية على إطلاع أهل الميدان على مستجدات الأحداث وآخر الأخبار حول القرارات التربوية المعنية بشأنهم وما يتعلق بأنشطتها وفعالياتها المختلفة، كما أن هذه الخطوة تأتي من خلال حرص مجلس الإدارة للتكاتف مع جميع المعلمين للنهوض بمكانة المعلم بما يرضي طموح الجميع والترحيب بكل الآراء دون تحيز أو توجيه أو تقسيم. ولمواكبة الطفرة المعلوماتية التي يشدها العالم.

خالد يوسف الأنصاري

4 مواقع للتواصل عبر الـ «فيس بوك» و«تويتر» والمواقع الإلكترونية

دعا الأنصاري أهل الميدان وجميع المهتمين بالشأن التربوي الى التواصل مع الجمعية عبر المواقع والروابط التالية:

الفيس بوك https://www.facebook.com/kuwait.teacher.soc
التوتير http://twitter.com/#!/moalem.org
موقع جمعية المعلمين http:///www.moalem.org
موقع مجلة المعلم http://www.moalemmag.com

أكد مشروعية الإضراب ومساندتها مطالبهم المشروعة

مبارك الصباح: «القانونيين» تحذر المسؤولين من المساس بالمشاركين في الإضراب.. وتدعو لإبلاغها بأي تجاوزات

الشيخ مبارك الصباح

أعرب رئيس لجنة العلاقات الخارجية وعضو مجلس إدارة نقابة القانونيين الشيخ مبارك الصباح، عن توجه النقابة بأسمى آيات الشكر والتقدير لجميع القانونيين العاملين في الجهات الحكومية والمشاركين في إضراب يوم الخميس، مؤكدا انهم 14 الجاري، حيث انهم كانوا - كعادتهم دائما - مثالا يحتذى ونموذجا فريدا في ممارسة حقهم الدستوري في الإضراب للتعبير عن حقوقهم المسلوبة والدعوة لإلغاء الفوارق المالية والتمييز في المسميات الوظيفية بينهم وبين نظرائهم من القانونيين العاملين في إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات وبلدية الكويت.

وأكد الشيخ مبارك الصباح في تصريح صحافي، ان الإضراب ليس فزاعة للفوضى، وإنما كان إضراب القانونيين عملا وفق النظام والحدود المسموح بها قانونا وعرفا دون إخلال بالنظام العام، لافتا الى ان هذا الأمر ليس بغريب على القانونيين، فهل أهل الميدان والقانون المعنيون بتنفيذ القانون وتطبيقه، وذلك لأن الإضراب حق مشروع كفله الدستور بنص المادة 177.

وبين ان الإضراب هو حق للنقابة وهو من الحقوق النقابية وهي حقوق إنسانية لا يملك احد تجريد الإنسان منها، ولا يجوز لتشريع ان يتعدى عليها، مشيرا الى ان الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وضعتها الأمم المتحدة سنة 1955 نصت المادة 8 منها على الحق في الإضراب «على ان يمارس طبقا لقوانين القطر المختص»، وليس في هذه المادة ما يخول الدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1948 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم اتخاذ اجراءات تشريعية من شأنها الإضرار بالضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، أو تطبيق القانون بشكل يؤدي الى الإضرار بتلك الضمانات، ذلك لأن المهمة الأساسية الدولية هي الاعتراف بمبدأ الحقوق النقابية، اما تعميق هذا المبدأ وتوطيده او توسيع مداه فإنه يعود بالدرجة الأولى الى الجهات الحكومية ودرجة إيمانها وحسن تنظيمها، فإذا كانت هذه الهيئات مهلهلة سقيمة فإن التفصيل في الحقوق لن يغنيها كثيرا، وليس أدل على ذلك من كون اتفاقية منظمة العمل العربية رقم 3 لسنة 77 عن الحريات والحقوق النقابية وضعت منظمة العمل العربية (تعد نظيرة لمنظمة العمل الدولية على مستوى الدول العربية) اتفاقية عن الحريات والحقوق النقابية جاءت أشد صراحة من اتفاقيتي منظمة العمل الدولية (87 و98) اللتين كانتا قد صدرتا قبل ربع قرن من اتفاقية منظمة العمل العربية وقد جاء بالمادة 11 منها: «للعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح». وأبدى استغرابه من وجود تناقض كبير لدى المسؤولين بتفهمهم حق الإضراب وانه حق مشروع وأصيل للنقابة ومع ذلك فإنهم يمارسون شتى أنواع الترهيب والوعيد لمحاسبة المضربين وتثنيهم عن ممارسة حقهم المشروع في الإضراب للمطالبة بحقوقهم المسلوبة، محذرا جميع المسؤولين من التدخل بالضغط على القانونيين لثنيهم عن حقهم في الإضراب كباقي القانونيين في الكويت، حيث ان نقابة القانونيين لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه كل من يضر بمصالح القانونيين وحقوقهم المشروعة. وشدد على ان نقابة القانونيين تهيب بالعاملين في الجهات والمؤسسات الحكومية وتدعوهم لسرعة إبلاغ النقابة إذا تم اتخاذ اي إجراء ضدهم لامتثالهم لقرار النقابة بتنفيذ الإضراب وإرسال رسالة او بيان باسم المسؤول ومقر عمله والإجراء الذي تم اتخاذه ضده، وستقف النقابة خلف جميع القانونيين من اجل الدفاع عن مصالحهم واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة والكفيلة بحفظ مكانتهم.

وفي ختام تصريحاته، أعرب الشيخ مبارك الصباح عن أمل نقابة القانونيين في ان تصل هذه الرسالة الى المسؤولين المعنيين وان يتفهموا ويسعوا جاهدين الى الاستجابة لحقوق القانونيين وتحقيق مطالبهم المشروعة.

أشاد بالمشاركة الواسعة للقانونيين في الإضراب

السميط: مسؤولون في «الديوان» والوزارات هددوا المضربين بإجراءات رادعة

جانب من اضراب القانونيين الخميس الماضي

أشاد عبدالرحمن السميط رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت ورئيس نقابة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالاضراب الراقي الذي نفذته نقابة القانونيين يوم الخميس والذي سبق أن أعلنا عنه حتى لا يتم تعطيل المصالح الحكومية وحذرنا ديوان الخدمة المدنية من ذلك ولكن يظهر ان الديوان في سباته العميق كعادته وفوجئنا بدلا من ان يقوم الديوان بدراسة مطالب وحقوق هذه الشريحة من القانونيين شاهدنا تصريحا من مصدر مسؤول بالديوان يتهدد ويتوعد الموظفين المضربين وليته التزم الصمت كباقي زملائه ولكنه خرج علينا شاهرا سيفه البتار ليرهب الموظفين ويخيفهم بالقانون ونسي أنه يخاطب قانونيين كما انه نسي ان هناك قوانين محلية وقوانين دولية تكفل هذا الاضراب كحق مكتسب لهؤلاء الموظفين، كما ان هذا المسؤول أخذ يتخفى خلف كرسيه ويهدد ويتوعد وهذا يدلنا على أمرين:

الاول: كشف لنا هذا المسؤول عن جهله باللوائح والقوانين المنظمة لهذه العملية.

الثاني: انه جبن عن التعريف باسمه وبمنصبه وهذا ضعف منه ودليل على عدم مقدرته على المواجهة. ونحن بالاتحاد الوطني نطالب المسؤولين في ديوان الخدمة المدنية بتقديم اعتذار رسمي ومحاسبة من يدعي انه مسؤول وصدرت منه تلك التصريحات الصحافية اللامسؤولة. كما أننا نطالب وزير العدل بمحاسبة فيصل الخميس وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون الادارية والمالية بسبب التصريحات التي صدرت منه بالصحف اليومية وتهديداته للقانونيين العاملين في وزارة العدل وليعلم الخميس اننا في دولة قانون ولسنا في «حارة كل من ايدو إلو» ولا يحق له قانونا أن يهاجم ويتوعد النقابات بمثل هذه التصريحات التي صدرت منه كما يجب ان يعلم جميع المسؤولين بالدولة ان النقابات تبعيتها المباشرة لمنظمة العمل الدولية، وليست لأي وزارة أو مؤسسة حكومية أي سلطة عليها ونحن بدورنا في الاتحاد الوطني نطالب فيصل الخميس بالاعتذار عن هذه التصريحات التي صدرت منه ليدل ذلك على حسه بالمسؤولية ونطالب كل مسؤول معرفة حدوده حتى لا يتم القفز على الاختصاصات الاخرى ويعتقد كل شخص انه المسؤول الأوحد أو انه صاحب الصلاحيات المطلقة وليعلم كل مسؤول ان صلاحياته تنتهي عندما تبدأ صلاحيات الآخرين وهذه هي الديموقراطية الحقيقية، هاتان الرسالتان لديوان الخدمة المدنية، وكذلك وزارة العدل أما رسالتنا الثالثة فنوجهها لمجلس الخدمة المدنية ونرجو ألا يتم ظلم هذه الشريحة من القانونيين والذين يؤدون الدور القانوني بالإضافة الى الدور الإداري في وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة، لذلك لا تقل أهميتهم عن زملائهم من العاملين بالسلك القضائي إن لم يزد عليه وأبناء الكويت يستحقون دائما الافضل وليس الاقل، كما تمنى السميط من الله ان يحفظ الله الكويت وأهلها من كل سوء في ظل قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد.

عبدالرحمن السميط

القريفة: ندعو لحل جميع الخلافات والتباينات بوجهات النظر عن طريق المفاوضات واللقاءات المباشرة حرصاً على السلم الاجتماعي

محمد القريفة

ثمن المنسق العام لحملة قانونيين بلا حقوق محمد القريفة حالة التعاون والتعاضد والالتزام الجماعي التي عمت وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة في إضراب قانونيي الدولة يوم الخميس الماضي، لافتا الى ان القانونيين قدموا أروع صور التكاتف تعبيرا عن تمسكهم بمطالبهم وإصرارهم على المطالبة بها بعيدا عن حدوث اي فوضي في العمل. وأكد القريفة ان إضراب الآلاف من القانونيين في جميع وزارات ومؤسسات الدولة على الصورة التي شهدها العالم من خلال وسائل الإعلام يوم الخميس الماضي تعكس مدي الظلم الذي يتعرض له القانونيون بسبب التفرقة الواضحة التي أحدثتها الحكومة بين القانونيين من أصحاب المؤهل والتخصص الواحد والتي تعزز التضارب الواضح في الموقف الحكومي الذي يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في توسعة فجوة الأجور بين العاملين، مبينا انه من غير المقبول ان تحرم أكثر من مجموعة وظيفية من حق تحصل عليه اخرى تحمل المؤهل نفسه وتعمل في التخصص نفسه دون سبب منطقي، إذ ان مثل هذه الاجراءات غير المنظمة توقع الظلم بين موظفي القطاع الواحد.

وشدد القريفة على ان الاعتصام والإضراب حق مشروع للعمال كفله الدستور ونصت عليه القوانين العمالية المرعية، وضمنته الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة الكويت، وهو بالتالي حق لا يمكن المساس به بأي شكل من الأشكال، ولن يسمح قانونيو الدولة بأن تمس الحق اي جهة كانت، لافتا الى حق القانونيين المشروع في اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد اي جهة او شخص يعمل على إجهاض تحركاتهم في طريق الحصول على حقوقهم المتمثلة في تعديل مسمياتهم الوظيفية وإقرار كادر خاص يتناسب وحجم المهام الملقاة على عاتقهم ويجعلهم يتساوون مع نظرائهم من أصحاب التخصص والمؤهل الواحد في هيئة الفتوى والتشريع والإدارة القانونية بالبلدية.

وقال القريفة «نحن لا ندعو الى فوضى الإضرابات والاعتصامات والتحركات العمالية العشوائية، بل على العكس ندعو الى حل جميع الخلافات والتباينات بوجهات النظر عن طريق المفاوضات واللقاءات المباشرة، ونحرص كل الحرص على الحفاظ على السلم الاجتماعي والتوصل الى قرار يعيد للقانونيين حقوقهم المسلوبة لافتا الى ان الإضراب ليس إلا الوسيلة الاخيرة التي يلجأ إليها القانونيون بعد فشل كل الوسائل الودية واستنفاد كل الإمكانيات المتاحة لإيجاد حل لمشكلتهم.

وأضاف القريفة «أما حق الإضراب من حيث المبدأ، فإننا نعتبره حقنا المشروع الذي لن نتخلى ولن نتنازل عنه تحت اي ظرف من الظروف وبأي شكل من الأشكال، حتى تستجيب الحكومة لمطالب الآلاف من قانونيي الدولة محذرا من أسلوب القمع والترهيب الذي قد ينتهج لمواجهة تحركات القانونيين المحقة والمشروعة، مشيدا بالدعم النيابي للإضراب الذي نظمه القانونيون الخميس الماضي للمطالبة بحقوقهم المهضومة.